مدارس العامة، ولا يعلمهم فيها الا الخطباء. والرجل يظلم الناس ليل نهار ومن ظلم ظالما فما ظلم. إنى لأشفق من الخمر على الخاصة فان لهم عقولا تردهم أحياناً الى الاعتدال فى أمرهم و اشغالا من العيش وأسبابا من السعة تعينهم على الخمر وتقيهم كثيراً من عواقبها. ولكن أشفق منها على العامة فهى فيهم سلطان جائر يفتك ولا يرحم، وشيطان ثائر يسكن الرؤس فيملأها شراً ويتملك النفوس فيملؤها خبائث. واذا هلكت العامة فقد هلكت الخاصة. قال الهدهد: وبينا أنا مؤتنس بحديث النسر أسمعه ولا أمله، واتعظ بجميع ما يأتى ويذر، وان لم يخاطبنى فى هذه المرة ولم أخاطبه، اذ قطع الحديث كعادته وتثاءب، فعلمت أن الساعة أتت. ثم نظر الى وقال كلمته المألوفة اذا جاء الليل ذهبت الشياطين، فالقنى غدا فى المحكمة تسمع وتره

المحادثة السادسة

قال الهدهد فلما كان اليوم التالى سئمت من النهار وطوله، ومن ينتظر يسأم، حتى إذا مال ميزانه، وآصلت الآفاق، ركبتها الى منفيس، وانا أنتظر أن يكون لتلك المحاكمة نبأ، ارجو أن أقف منه على درجة القضاء عند المصريين القدماء، لعلمى بأن العدل كما قيل أساس الملك ولا عدل إلا حيث القضاء يدور دولابه، ويولاه أربابه وتوثق اسبابه، فهو مرآة الحكومات التى تتراءى فيها بما هى عليه من استقامة أو عوج وظلم أو عدل، وصلاح أو فساد، وارتقاء أو انحطاط. واساس الممالك اذا سلم سلمت وإذا تهدمت انهدمت، وعنوان شعور الامم وتعلقها ودرجتها فى العرفان ومبالغها من الفضيلة الانسانية، لأن القوانين التى تضعها كل أمة وتتواصى بالخضوع لها، ليست الا مجموعة تاريخها وآدابها واخلاقها وعاداتها ولأن القائمين عليها بهذه القوانين ليسوا الا أفراداً من ابنائها يبصرون بعينها ويسمعون بآذانها، ويشعرون مثل شعورها ويجدون مثل وجدانها. فاذا زكوا زكوا كسائر الامة، واذا خبثوا، خبثت الأمة جميعا

(قال) فلما احتوتنى المدينة رأيت الزمر آخذين طريقا يتدفقون فيه فقلت فى نفسى لعل الزحام من أجل بنتؤور وقضيته وطفقت أطير الى حيث يسيرون حتى جمعت الجموع دار لديها هالة، وعليها من العدل رونق وجلالة. فقلت فى نفسى دار القضاء لا محالة. ومرقت من فورى فصرت فيها أجول مع الجائلين فى نواحيها. وهناك علمت أن هذا

البناء الرفيع مقر حاكم القسم ، وأنه يجلس فيه للقضاء بين الناس. فقد رأيت كثيراً من دور الحكومة فى الاقاليم وهى التى يجلس فيها عمد البلاد واعيانها ، وحكام القرى للفصل فى المنازعات، فلم أر مايحاكى رفعة هذه الدار. فأجابنى أحدهم أن قسم الصناعة اكبر اقسام المدينة يامولاى فلاغروان تكون دار الحكومة فيه بهذا العظم. لكن أيأذن لى مولاى ان سألته ألم يثن الحكومة جلالة الملك أن تجعل القضاء عملا مستقلا ونظاماً قائما بذاته فلا يقضى بين الناس شيخ القرية ولا حاكم القسم ولا قائد العسكر ؟ قال وأنى بأس بهؤلاء اذا انتدبوا للقضاء وهم أشد الناس امتزاجاً بالاهالى وأعرفهم بطباعهم وأحوالهم وجلهم على معرفة واستقامة اخلاق . بل أن الأهالى كثيرا مايفزعون بمنازعاتهم الى افراد منهم اشتهروا بالعلم والخبرة ليفصلوا بها وهم يرتاحون الى قضائهم ويقبلون احكامهم ويمتثلون الصارم منها كالجلد . وربما كانت هذه الأحكام أدنى الى العدل واقرب للصواب مما يصدره قضاة تقيمهم الحكومة ولاتنتقيهم .

ولقد رأيت الحكام فى القرى اذا قصدوا للقضاء جلس بجانبهم نفر من الكتاب والاعيان ليمدوهم بالرأى ويردوهم الى الصواب فيه .

قال الهدهد :فاستغربت هذه الأقوال وعجبت للدهر كيف تشابه وجهه وآخره. فهذا قضاء العمد كان من ضمن نظامات المصريين القدماء وهو اليوم الشغل الشاغل والمسألة الكبرى فى مصر ، وهؤلاء المحلفون كما يؤازرون القضاة على عهد الفراعنة وهم اليوم من ضرورات القضاء فى باريز مركز الحضارة الحاضرة. ثم التفت النسر حوله وقال لاصحابه ما أجمل هذا الموقف .وهناك بصرت بالنسر فى ناحية يحيط به جماعة من اصدقائه وتلاميذه . فاقتربت منه فهبط مستقرى من كتفه ، فالتفت مبتسما فقال:

جعل هذا الموقف للفضيلة ينصرها فيه دعاتها ، كما جعل للجرائم يفتضح فيه جناتها. والمتمثلان فيه اثنان جان تعلن براءته ، وهذا يبكى عليه من فى الارض ، وبرىء تعلن جنايته ، وهذا يبكى عليه من فى السماء. ومن له أن اكون الثانى؟ فقال له أحدهم قضاة منفيس يامولاى قضاة عدل ودراية ، فلا خوف على رفيع شرفك منهم .

قال لايضطرب الا القاضى العادل ، ولا يخطىء الا القاضى العليم ولو ان لبنتوور أن يحاكم نفسه بنفسه لحار فى شأنه مع الخبار ، فلم يدر أيقضى لنفسه أم عليها . قال أحدهم هبهم يامولاى حكموا لصاحب الحانة بشىء من المال يأخذه منك عوضا لما لحق به

من الخسارة المزعومة، فما يكون شان هذا الحكم. قال أكون قد أعطيت الفضيلة شيئا من مالى لا استكثره عليها ولا أتبعه المن. فسأله آخر ما القضاء يا مولاى؟

قال محكمة ظاهرية ، ألجأ اليها فساد المحكمة الباطنية. قال فما العدل؟ قال شيء كان مع الانسان الأول ، حين لم يكن له فى الأرض شريك يزاحمه ، و كان لا يجد عليها من يظلمه. قال الهدهد: فبينما النسر واصحابه فى التحادث إذ دعى المتقاضيان للمثول فى موقف القضاء. فدخل الاستاذ ونفر من الشهود له وعليه و كان القضاء نحو سبعة هم حاكم القسم و معاونوه من كتاب الناحية واعيانها ، وكان مترديا حلة للقضاء بيضاء ضافية محلاة الحراش ، تزهو بقلائد العقيان التى كان الحكام يزينون بها صدورهم كلما جلسوا للحكم بين الناس. فلما صار النسر بين أيديهم قال له الحاكم أيها الاستاذ إن لك بمقتضى مناصبك السامية فى المملكة أن ترغب عن قضائنا الى قضاء جلالة الملك، كما لك أن تقبل منا قضينا لك ام عليك. فانظر ماذا تأمر.

قال رضيت بقضائكم لأن مناصبى السامية فى المملكة ليس من شأنها أن تميزنى على خصمى هذا فى موقف يستوى فيه الخصوم و يقتص فيه للحصى من النجوم . فاسمعوا له ولى ، ثم اقضوا ما أنتم قاضون. قال إنه يقول أنك أذريت به و بتجارته وأنه لا بد له من بدل و يطلب من المحكمة أن تحكم له بمال يأخذه منك، وقد جاء بشهود من عنده للاثبات فهل جئت بشهود من عندك للنفى؟ قال ليس لى شهود من عندى أيها القاضى وما خطر لى قط على بال أن الشهادة تتجزأ ، لأنه لا فضيلة ولا عبادة حيث يختلف اثنان فى شهادة. وانى لأعجب لكم معشر الحكام كيف تقبلون من شاهد أن يثبت ومن آخر أن ينفى ، وأنتم تعلمون أن أحدهما كاذب أو محرف للشهادة لا محالة ، وقبول الكذب اغراء به .

أن الشاهد دعامة القضاء ، اذا متنت متن ، واذا وهنت وهن . فقوموه تقوموا به. لو أن من الآلهة قضاة فى الارض ، ومن الملائكة متقاضين ، وفسد الشاهد لفسدوا جميعا. الشاهد عنوان الامة فاجعلوا عنوانها الصدق والفضيلة ، لا المين والرذيلة. ان شاهدين يقول أحدهما رأيت نهاراً فيقول الآخر رأيت ليلا ، و يقول الاول سمعت ، ضحكا ، فيقول الآخر سمعت بكاء، لمن حقهما ان يفصل بينهما قبل أن يفصل بين المتقاضيين فمن كذب منهما يسلب السمع والابصار ، و ينادى عليه فى الناس بالفضيحة والعار. قال الحاكم إن مقام هذا المقال المدرسة ، لا المحكمة ايها الاستاذ. ولا بد لنا ان

نسمع الشهود، فليخرجوا وليبق واحد، فخرجوا الا واحدا فطلب القاضى منه أن يؤدى اليمين القانونية . وهى عند المصريين القدماء اقسم بحياة الملك و بنعمة الآلهة . فاداها ثم قص على المحكمة ما رأى و ما سمع و حدث القضاة حديث الخطبة و أعاد عليهم منها حتى فرغ من الشهادة فذهب لشأنه وجىء بغيره فأداها ثم شهد ثالث ورابع وخامس فرأيت الكل على خلق و احد من توخى الصدق والتوجه الى الحقيقة والايجاز فى العبارة .فغبطت قضاة الفراعنة بهم و بسائر الامة، أمة الاخلاق و رثيت فى نفسى لقضاتنا علما بما يكابدون من جهل الشهود و رو غانهم من الحقيقة وخبطهم فى المقالة بما يخرج القاضى أحيانا من سكينته و يشتت خواطره و يذهب بثمين وقته سدى . ثم طلب القاضى من صاحب الحانة أن يشرح دعواه ،فتقدم رجل أسمر اللون ، صغير الهامة ، رقيق العنق قبيح الوجه ، فسأله الحاكم من أنت قال فلان الكاتب يامولاى ، أنا نبى صاحب الحانة عنه فى تقرير شكواه ، وشرح دعواه . قال إذن تكلم فاقسم الرجل ثم شرح يقول :

«دخل السيد الاستاذ بنتؤور صديق ملك العالم حانتنا التى بشارع الصناعة يصحبه فتيان فلبث فيها ريثما شرب قدحاً من نبيذ منفيس ، ثم خرج فلم ندر به الا وقد وقف بباب الحانة فمنعه ، واعترض للناس فى طريقهم اليها فقطعه ، وخطب فى المارة بعد ذلك فاستوقفهم ، وجلب الزحام بعضه بعضا حتى خيل للرائى أن الحانة قتل فيها قتيل ، أو حدث فيها حادث جليل ، وكانت الخمر موضوع خطبته أولها و آخرها ، فوصفها بأقبح الأوصاف ، ونهى عن شربها وحذر من عواقبها وذكر مضارها وبين نصيب كل طبقة من طبقات الامة منها، وطالت خطبته هذه حتى سمعها خلق كثير ، ومن فاته أولها لم يفته آخرها . ويعلم القضاة من جهة أن تجارة الاهليين حرة فى بلاد جلالة الملك ، وأن قوانين جلالته لاتحرم الخمر ولا تمنع من المتاجرة بها . ويعلمون من جهة ثانية أن للخطابة مواقف لم يكن ذلك الموقف منها . فلو قال الاستاذ فى الخمر ماقال وهو فى المتعبد بالهيكل أو فى التعليم بالمدرسة ، لما وجد لا ثما ولا مؤاخذا لكنه عمد لشخص معين فأزرى به وبتجارته بمرأى ومسمع من الكافة، ويعلمون كذلك أن ألاف الحانات بين اثناس هم العامة فى الغالب ، وهؤلاء يتأثرون بذكر اسم الاستاذ بنتؤور ، فكيف اذا سمعوا حديثه وكان مداره ذم الخمر فى بيتها ،وتقبيح تجارتها بين أعين تجارها، و يعلمون

أيضا أن المارة فى أى قسم من اقسام المدينة انما يكون معظمهم من أهله و سكانه ، وحانتنا إنما جعلت لابناء تلك الناحية التى خطب الاستاذ عليها ، فكل ضرر ينشأ عن خطبته انما يلحق بالحانة ويصيب صاحبها بالذات.هذه شكوانا بسطناها للحاكم واعوانه آملين من عدالتهم أن يقدروا الخسارة التى سببها الاستاذ لنا بخطبته ،وأن يسوموه أداء العوض الينا،فحين فرغ الرجل من شرح الشكوى لم يتمالك بنتوور أن ضحك ثم قال

أيها القضاة اعطوا الخمار من مالى ماشئتم ، ولاتعطوا هذا الاحمق منه فتيلا . فسأله الحاكم و أى علاقة بينكما وليس هو الا محاميا عن صاحب الحانة ؟

قال علمت انهما اشترطا أن يكون له النصف مما تحكمون به على،وأن الخمار عارضه فى ذلك بادىء بدء ، فكان جوابه أن التجارتين سواء . فكما أن الخمار يسلب الناس أموالهم كذلك المحامى يشاطرهم أرزاقهم. زعم الخصم أن قوانين جلالة الملك لاتحرم الخمر ولا تمنع من المتاجرة بها ونحن نقول أنها تبيح السم أيضا ولاتحظر الا تجار به ، مادام من العقاقير، وكل ما أخذ بمقادير . على أننا لم نحرم الخمر ولم ننه عنها ، وكيف وقد شربنا منها قدحا باعتراف الخصم . لكن دعونا الناس الى الاعتدال فى امرهم وأخذ القليل منها ، إذا لم يكن من شربها بد. فمثلنا كمن يقول لهم وهو على باب صيدلية لاحانة : يا أيها الناس لا تأخذوا السم إلا بمقدار ، فهل علينا ان قلنا هذا من حرج ؟ شتان بين النوعين من السم : هذا يأخذه المرء وهو يعافه . وهذا يتناوله وهو يلذه. هذا يتجرعه وهو يدرى،وهذا يتعاطاه وهو لا يدرى. هذا إذا أخذ قليله نفع ، و إذا أخذ كثيره أراح. وهذا صمة نزول . وشعور يعتور ذبول . وعلة تطول . وميتة عذابها يهول .

وزعم الخصم أن للخطابة مواقف لم يكن ذلك الموقف منها. ونحن نقول ان الموقف لم يكن أصلح منه للخطابة لأن قدحاً من الخمر لا يرثى له إلا فى الحانة ، كما أن الميت لا يؤبن إلا فى القبر . و زعم الخصم أن خطبتنا من شأنها أن تؤثر فى العامة الذين هم المشاؤون إلى الحانات ، وهذا ما كنا نبغى. فأنا نلتقى بالخاصة فى المجالس ، ونكتب لهم ما تصل اليه ايديهم وافهامهم. لكن لا يجمعنا والعامة الا الطريق ، ونصحهم دين علينا أينما لقيناهم . وزعم الخصم أن البلاء مقصور على حانته،لأنها أنما جعلت لأبناء الناحية

التى حاربنا فيها الخمر ، فأصبح ينتظر فى سكانها ان يولوا الوجوه عنها ،وهذا يسوؤنا بقدر مايحزن صاحب الحانة فقد وددنا لو عم النفع ، بقدر ماخص الضر .

أيها القضاة لاتحكموا للخمار فتحكموا على الفضيلة ، ولا تقضوا له فتقضوا على التجارة الشريفة . لأن المتاجر بالخمر قاسى القلب لايرحم صرعاه،اغدار لايشيع جنازة قتلاه، غشاش لا يقف فى الغش عند حد . شره لا يقصر فى الكسب عند غاية . فأذا لم يكن منكم رقيب عليه ، ولم يضرب القضاء على يديه ، عظم شره ، وعم ضره ، وتشبه به الكثيرون من اهل الكسل و الشره ، ثم تعلق القاضى بهذا الحكم

،نحن حاكم قسم الصناعة من أسباب حكمنا الذى نصدره باسم جلالة الملك مقتبسين من أنوار عدله المشرقة على العالم أن البينات موازية الاعمال،لا غنى للقضاء عن تقديرها ، والتأمل فيها ، والوقوف حيث هى من صلاح أو فساد فى الحكم على صلاح الاعمال أو فسادها . ونية الاستاذ بنتوور يوم خطب فى شارع الصناعة كانت مقصورة على أن ينفع الناس ولا يضر بصاحب الحانة . وأيضا أن الفضيلة هى روح الشرائع التى يحكم بها جلالة الملك رعاياه ، فلا ينبغى لها أن تنصر عليها الرذيلة فى حال من الاحوال . والاستاذ بنتوور انما نهى عن الاكثار من الخمر وادمانها الذى هو رأس الرذيلة . ونرى لذلك الاستاذ بنتوور هو من كبار أساتذة الأمة ، واهل الارشاد فيها . وهذه الوظيفة العالية يؤديها امثاله الحكماء فى كل زمان و مكان أينما وجدوا وكيفما ارتأوا ، وكل عرض لهم فيها تعرض للفضيلة . وبناء على ذلك حكمنا ببطلان دعوى الخمار وان يدفع الى الاستاذ بنتوور عشرين قطعة من الذهب لأنه سلبه بعض وقته الثمين وأخره عن اشغاله النافعة فى دعوى لم يكن من شأنها ان ترفع الى القضاء . ولهذا السبب نفسه حكمنا على الكاتب « فلان » المحامى عن الخمار بخمسين جلدة يجلدها فى صحن دار الحكومة هذه بمشهد من الناس عقوبة له على غشه صاحبه ولكيلا يجترىء أمثاله الكتاب على أخذ أموال الناس بغير الحق» . قال الهدهد ثم تثاءب النسر تثاؤب المعهود وفاه بكلمته المألوفة : اذا جاء الليل ذهبت الشياطين ، وامرنى ان القاه غدا ذلك اليوم فى دار الأمير (أونى)

« جامعات الجزاء »

امام صفحة ٥٣٧